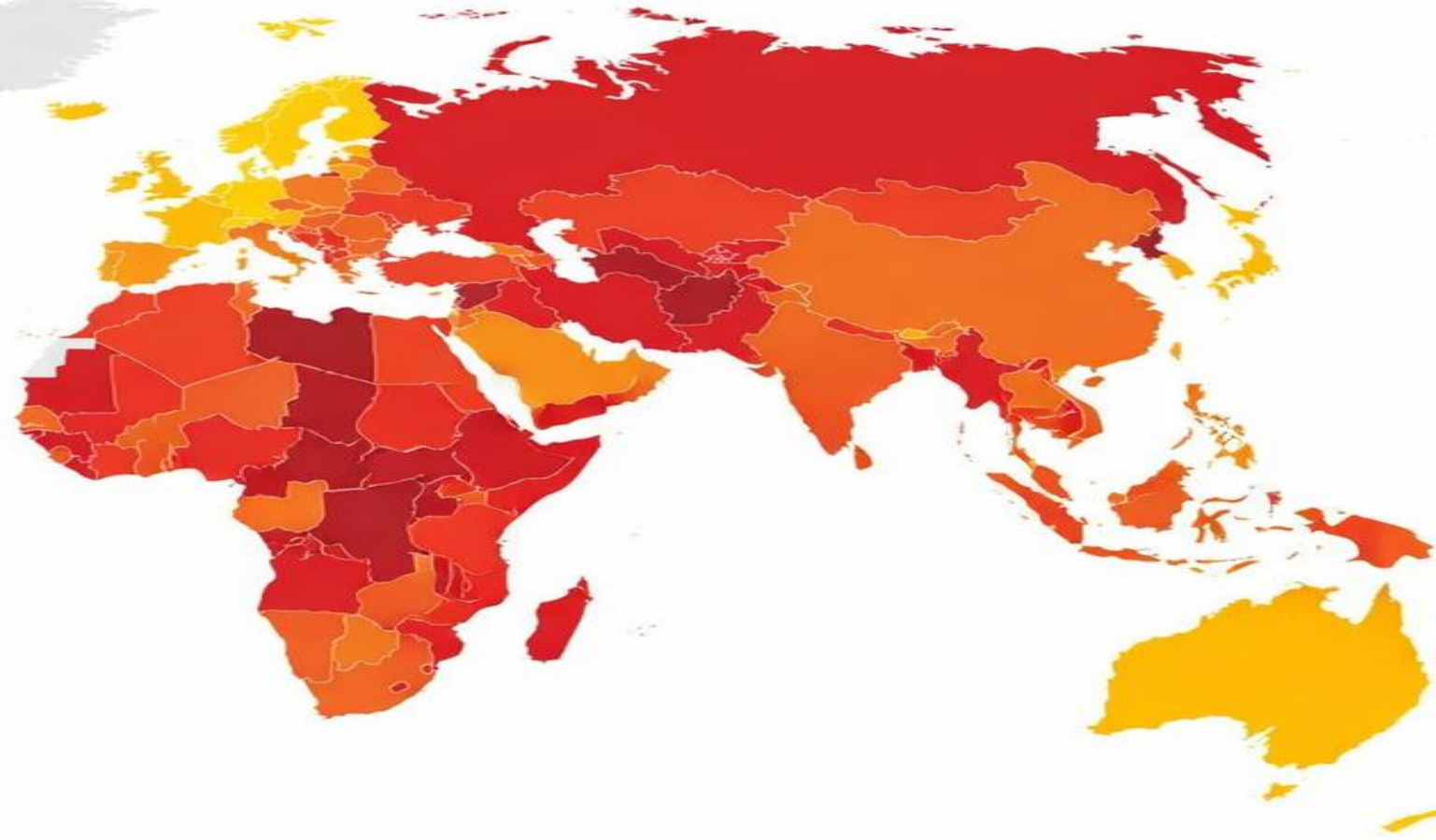


مؤشر مدركات الفساد عالميا 2025



نتائج مؤشر مدركات الفساد عالميا 2025



▪ 182 دولة ومنطقة تم تقييمها

▪ تعتمد النتائج على تقييمات خبراء ورجال أعمال من مؤسسات دولية.

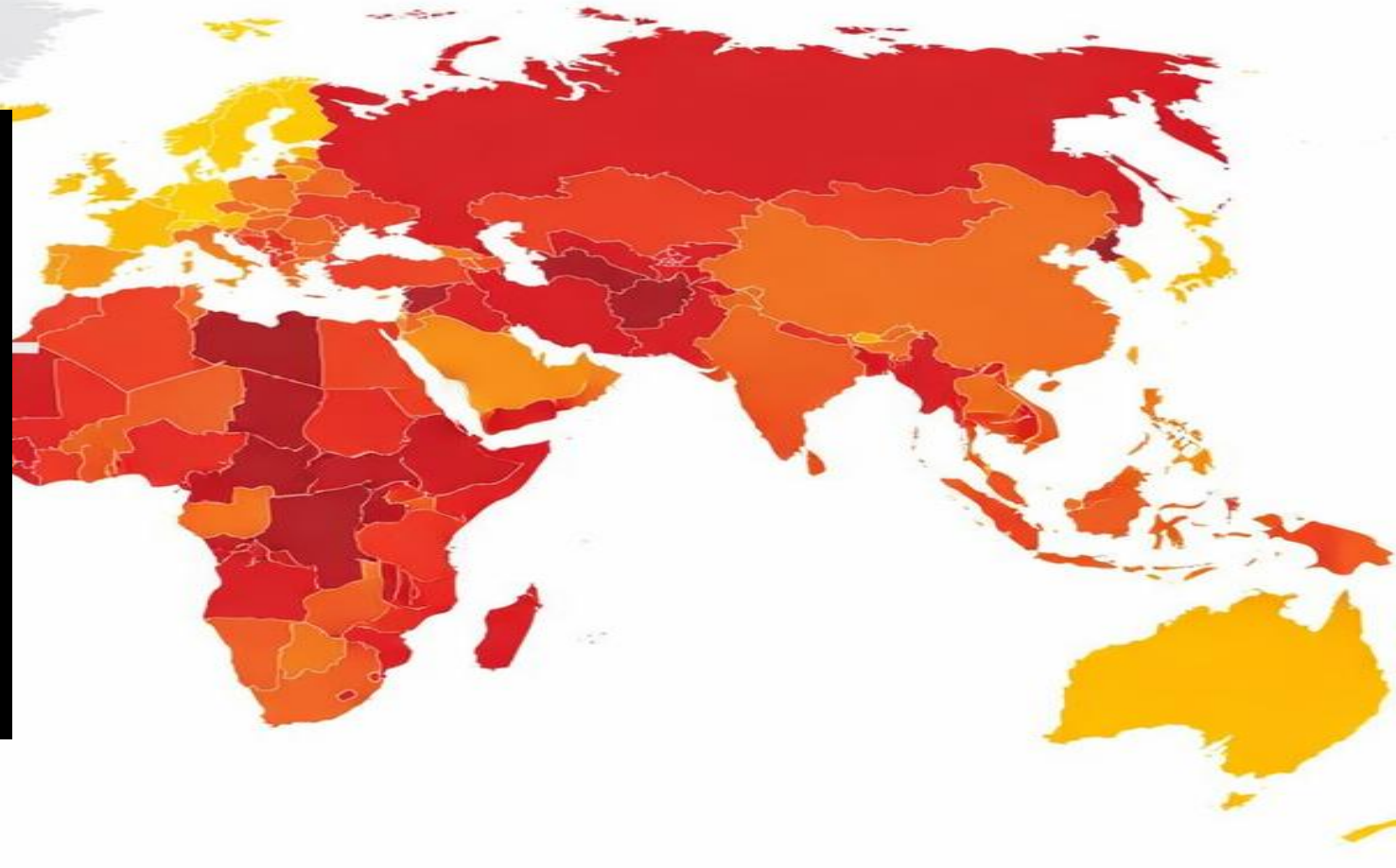
▪ يحتسب لكل دولة باستخدام ما لا يقل عن 3 مصادر من 13 تقييماً عالمياً.

▪ يُؤخذ كل مصدر إلى مقياس من صفر-100 ثم يُؤخذ المتوسط.

نتائج مؤشر مدركات الفساد عالميا 2025

الدول الاعلى نزاهة في المؤشر

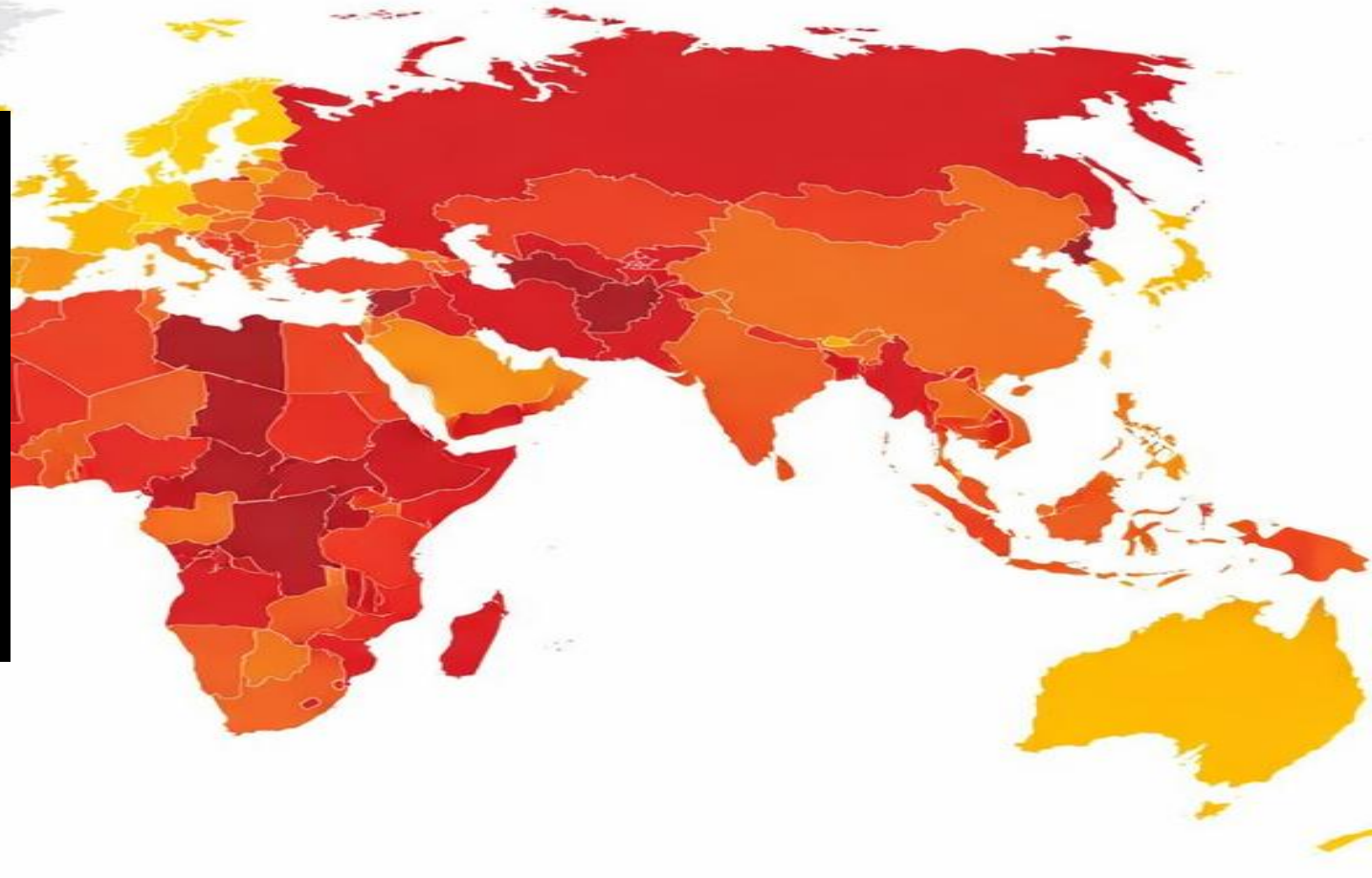
- 89 الدنمارك
- 88 فنلندا
- 84 سنغافورة
- 81 نيوزلندا والنرويج



نتائج مؤشر مدركات الفساد عالميا 2025

الدول الأقل نزاهة في المؤشر

- 13 ليبيا واليمن وأريتيريا
- 10 فنزويلا
- 9 الصومال وجنوب السودان

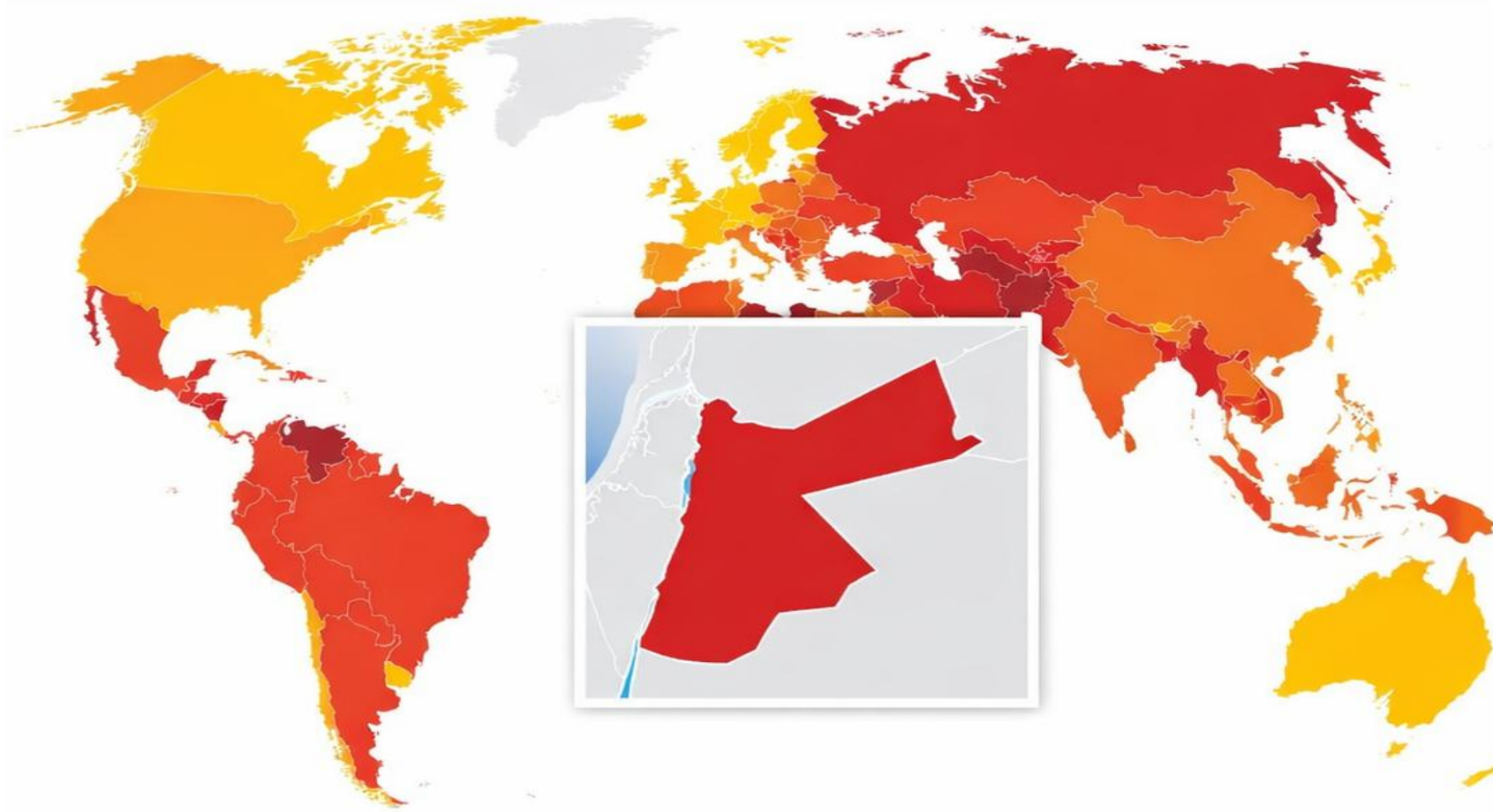


نتائج مؤشر مدركات الفساد عالميا 2025

ويقيم مؤشر مدركات الفساد مجموعة من القضايا ذات الصلة بالصالح العام، وتشمل:

- القدرة على انفاذ القانون وتحقيق العدالة ونزاهة القضاء والجهاز التنفيذي
- قدرة الحكومة على الحد من الرشوة، وتفعيل آليات المساءلة،
- رصد كيفية استخدام الأموال العامة، والحد من اختلاس المال العام واستغلال المسؤولين لمناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية
- الحد من الفساد والبيروقراطية والمحسوبية والمحاباة في التعيين بالوظائف والمناصب الحكومية، وملاحقة الفاسدين والقوانين الناظمة لذلك،
- حماية المبلّغين عن الفساد والصحفيين،
- قدرة الفرد والمجتمع على الوصول الى المعلومات، ومساحة المساءلة الآمنة المتاحة للمواطنين والمواطنات

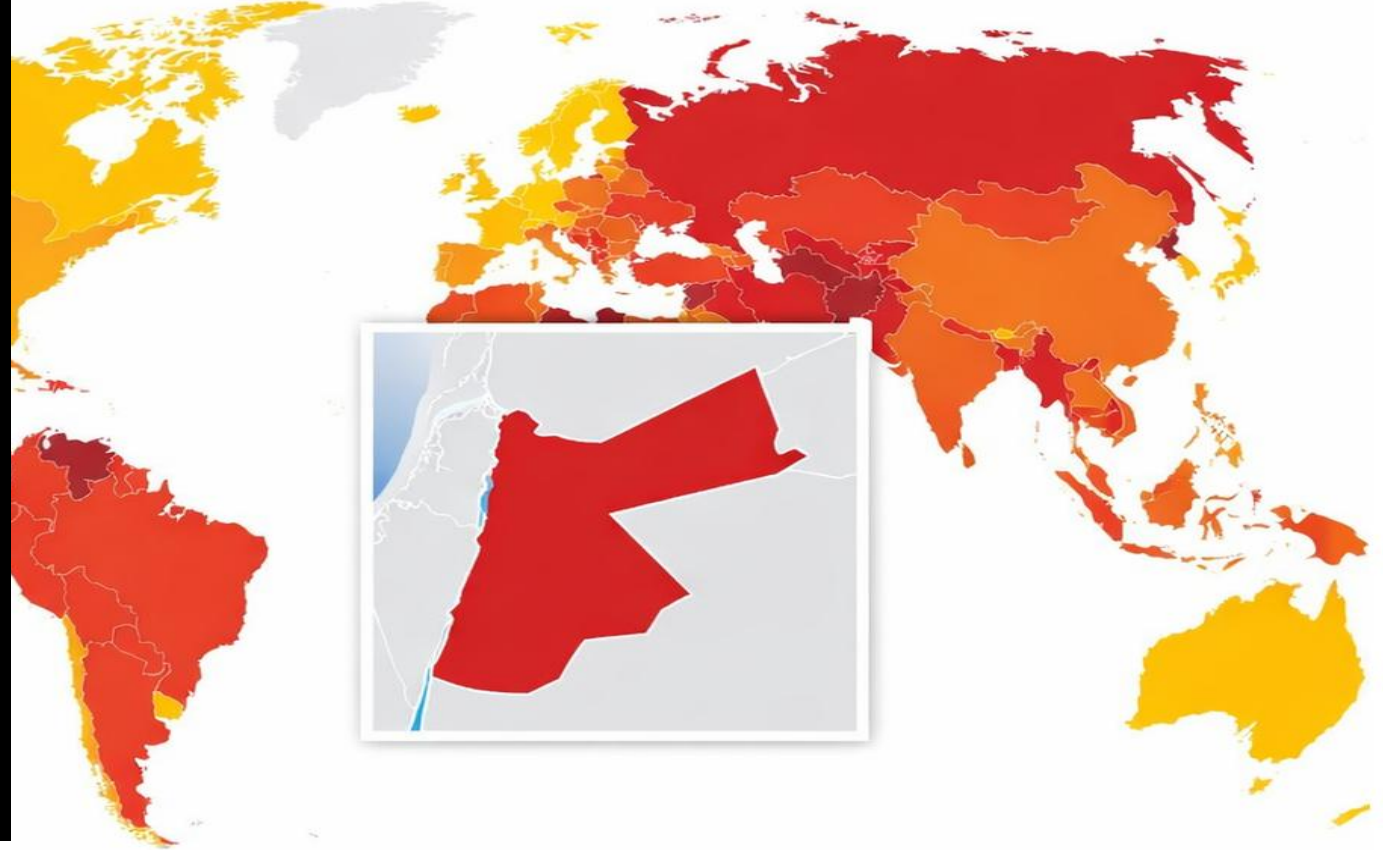
نتائج مؤشر مدركات الفساد - الاردن لعام 2025



ملخص نتائج مؤشر مدركات الفساد - الاردن لعام 2025

الدرجة	الترتيب العالمي	الترتيب عربيا
100/50	182/56	5
↑ ارتفع درجة واحدة عن 2024	↑ ارتفع 3 مراتب عن 2024	↑ ارتفع مرتبة واحدة عن 2024

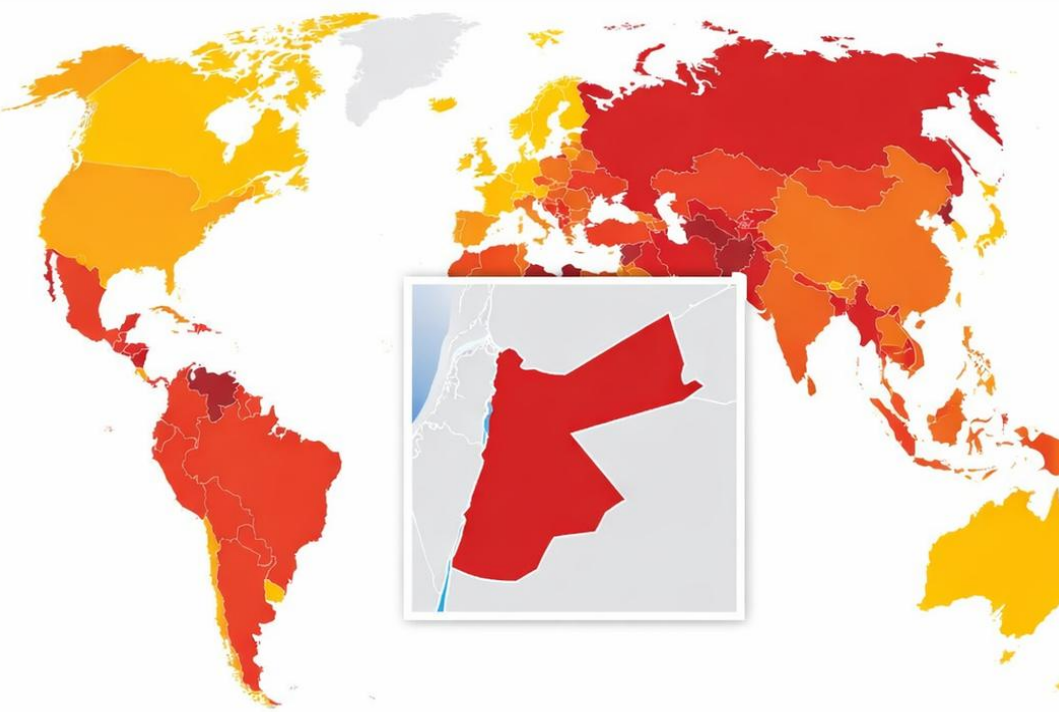
تم الاعتماد على ٨ مصادر متاحة لقياس الأردن.



نتائج مؤشر مدركات الفساد - الاردن لعام 2025

تحسّنت نتائج الأردن 2025 على عدد من المصادر ذات الصلة وشملت:

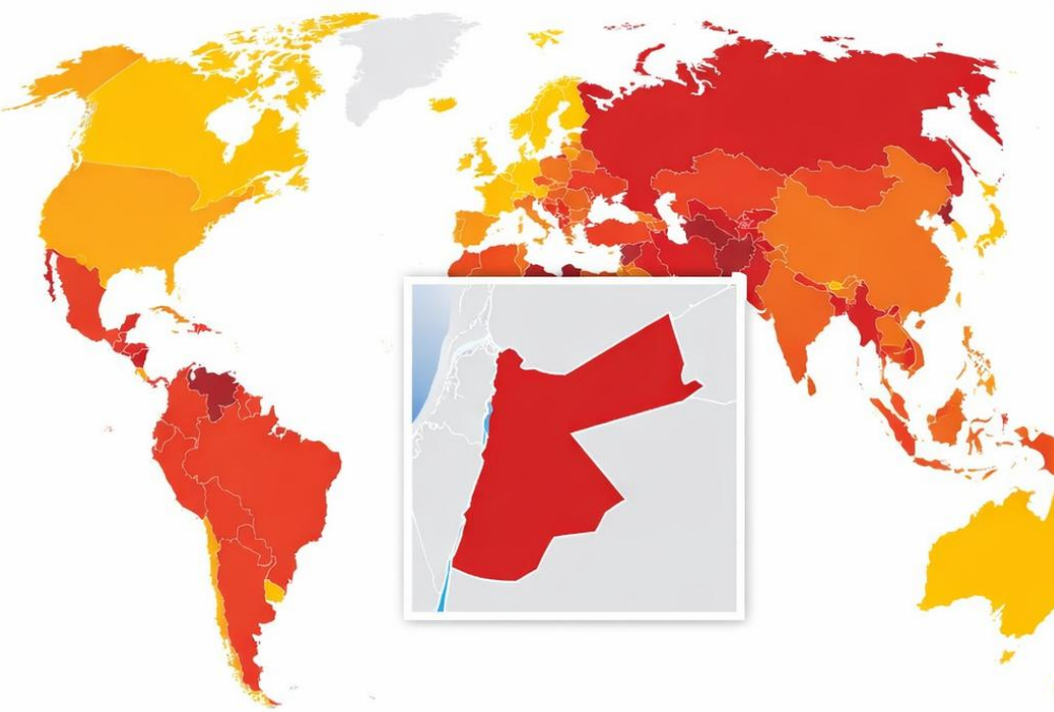
- تقدم بمقدار 5 درجات على مؤشر التحولات الصادر عن منظمة برتلسمان والذي يعنى بمدى اتخاذ إجراءات قضائية بحق من يستغل منصبه لمصالح شخصية، ومدى ملاحقة الحكومة للفساد، ومدى وجود اليات نزيهة وواضحة وفعّالة.
- تقدم بمقدار 4 درجات على مؤشر أنماط الديمقراطية بعد أن كان قد انخفض 6 درجات في عام 2024، إذ أظهر تحسّناً في أداء القضاء في اتخاذ اجراءات للحد من انتشار الفساد في القطاع العام والذي يركز على الرشوة والفساد المرتبط بالاختلاس.
- تقدم بمقدار درجة واحدة على مؤشر سيادة القانون الصادر عن المشروع العالمي للعدالة ، والمعني بالقدرة على الحد من استغلال المسؤولين الحكوميين للأموال العامة لتحقيق مكاسب شخصية



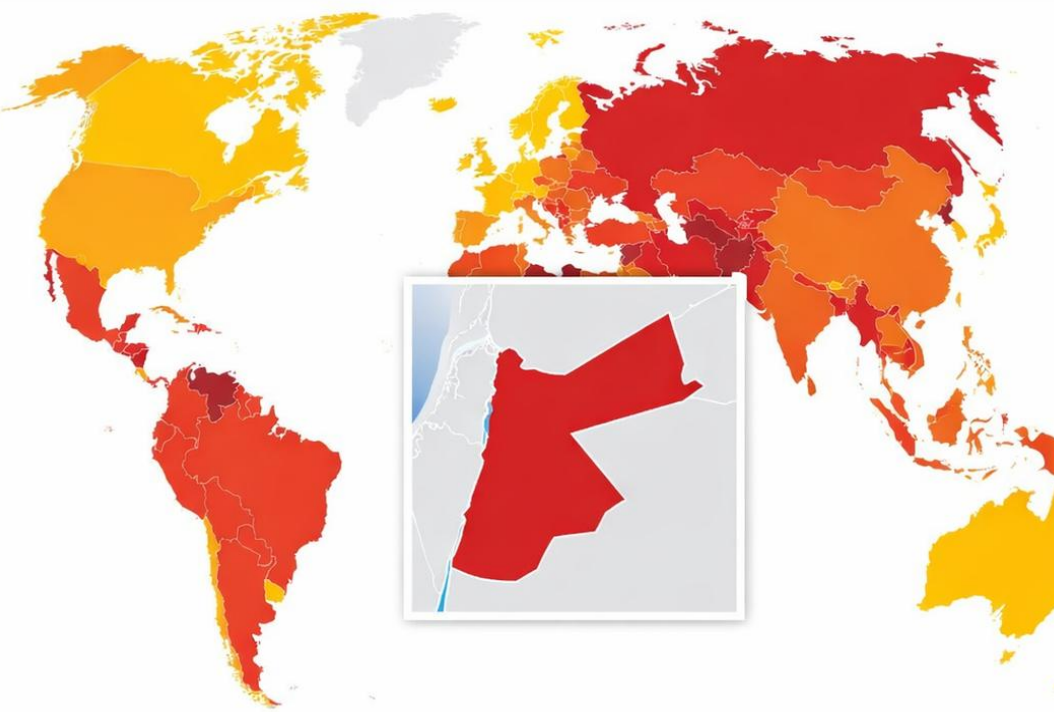
نتائج مؤشر مدركات الفساد - الاردن لعام 2025

تراجعت نتائج الأردن 2025 على مصدر المنتدى
الاقتصادي العالمي

تراجع الاردن بمقدار درجة واحدة ويعنى هذا المصدر بمدى قيام الشركات بتأدية دفعات إضافية بدون توثيق أو تقديم رشاًوى ترتبط بالاستيراد والتصدير، والمرافق العامة، والضرائب، وإحالة العطاءات، والتأثير على قرارات القضاة.



نتائج مؤشر مدركات الفساد - الاردن لعام 2025



لم تتغير نتائج الأردن 2025 على المصادر التالية:

- الدليل العالمي لمخاطر الدول الصادر عن مؤسسة خدمات المخاطر السياسية
- تصنيف المخاطر الصادر عن وحدة التحريات الاقتصادية لمجموعة الايكونوميست
- الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية
- تصنيف المخاطر للدول الصادر عن منظمة غلوبال انساييت.

تتناول هذه المصادر وجود مساءلة واضحة لرصد واستخدام الأموال العامة، وفيما إذا كان يتم تخصيصها بشكل غير سليم من قبل المسؤولين الحكوميين لأغراض خاصة أو لخدمة أحزاب بعينها، إضافة إلى قضايا تتعلق باستقلالية القضاء، وشيوع الرشوة والواسطة والمحسوبية والاحتفاظ بالمناصب الوظيفية لمدة طويلة.

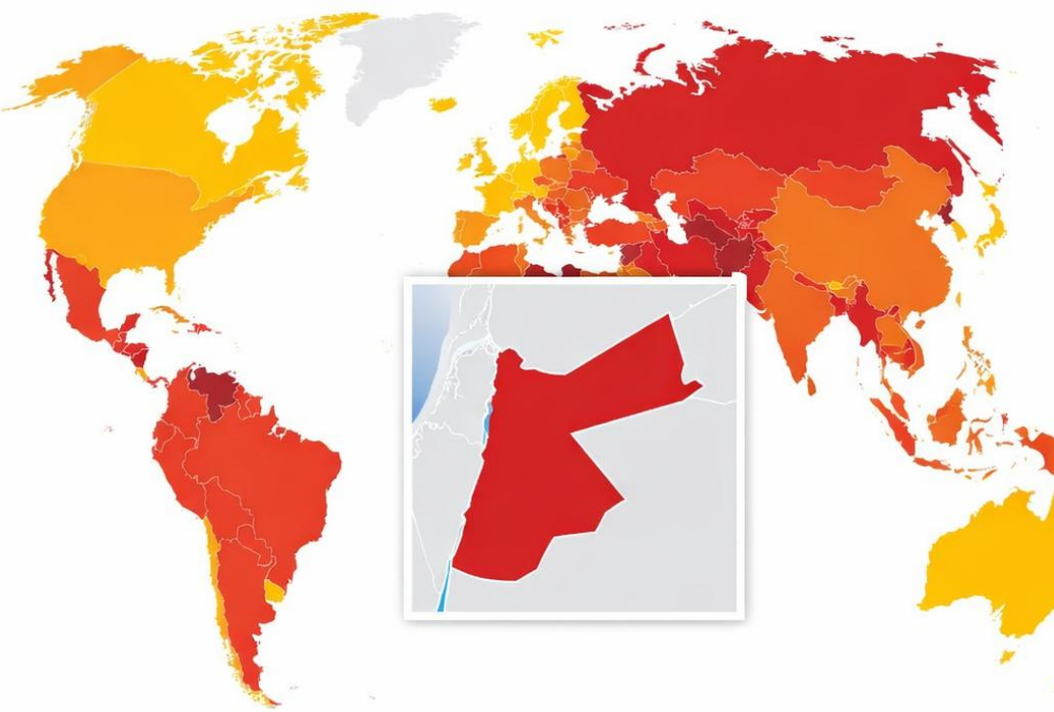
نتائج مؤشر مدركات الفساد - الاردن لعام 2025

التوصيات التي ستدعم تقدم الأردن على مؤشر مدركات الفساد

أولاً: التشريعات والاتفاقيات الدولية

تحتاج الى تلخيص

- مواءمة التشريعات مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقيات الثنائية والالتزامات الدولية المعنية.
- تعزيز الحاكمية الرشيدة في كافة مؤسسات القطاع العام، وفصل السلطات واستقلالية القضاء والهيئات الرقابية مالياً وإدارياً، ودعم بناء قدراتها لتطوير أدواتها وتوسيع أدوارها لتشمل جميع القطاعات الممولة من الموازنة العامة.
- مواءمة جميع مشاريع القوانين مع الاتفاقيات والمواثيق الخاصة بالحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية قبل إرسالها لمجلس النواب.

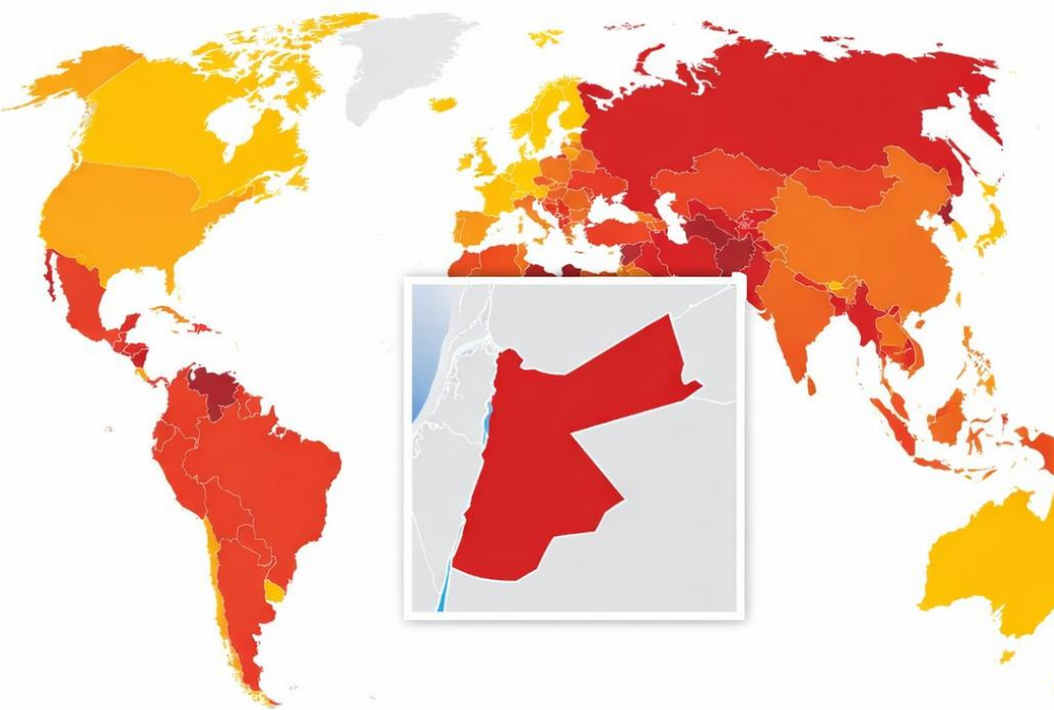


نتائج مؤشر مدركات الفساد - الاردن لعام 2025

التوصيات التي ستدعم تقدم الأردن على مؤشر مدركات الفساد

ثانياً: الحاكمية الرشيدة ومكافحة الفساد
تحتاج الى تلخيص

- مواءمة التشريعات مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقيات الثنائية والالتزامات الدولية المعنية.
- تعزيز الحاكمية الرشيدة في كافة مؤسسات القطاع العام، وفصل السلطات واستقلالية القضاء والهيئات الرقابية مالياً وإدارياً، ودعم بناء قدراتها لتطوير أدواتها وتوسيع أدوارها لتشمل جميع القطاعات الممولة من الموازنة العامة.
- مواءمة جميع مشاريع القوانين مع الاتفاقيات والمواثيق الخاصة بالحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية قبل إرسالها لمجلس النواب.

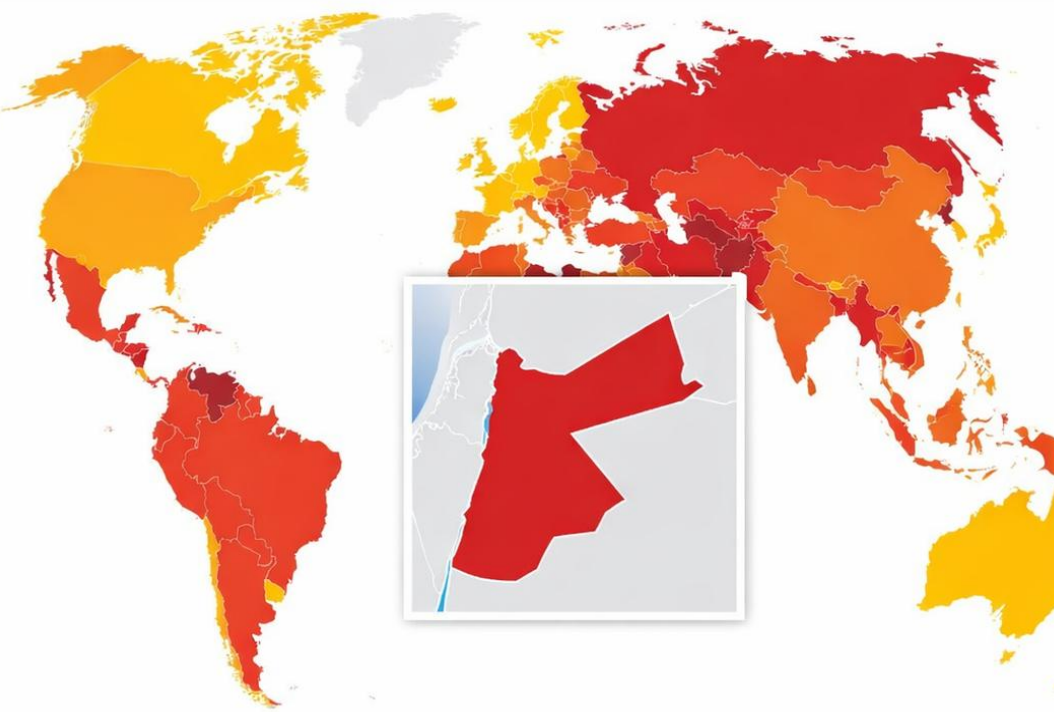


نتائج مؤشر مدركات الفساد - الاردن لعام 2025

التوصيات التي ستدعم تقدم الأردن على مؤشر مدركات الفساد

ثالثاً: الشفافية في الإنفاق العام ونشر المعلومات
تحتاج الى تلخيص

- مواءمة التشريعات مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقيات الثنائية والالتزامات الدولية المعنية.
- تعزيز الحاكمية الرشيدة في كافة مؤسسات القطاع العام، وفصل السلطات واستقلالية القضاء والهيئات الرقابية مالياً وإدارياً، ودعم بناء قدراتها لتطوير أدواتها وتوسيع أدوارها لتشمل جميع القطاعات الممولة من الموازنة العامة.
- مواءمة جميع مشاريع القوانين مع الاتفاقيات والمواثيق الخاصة بالحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية قبل ارسالها لمجلس النواب.

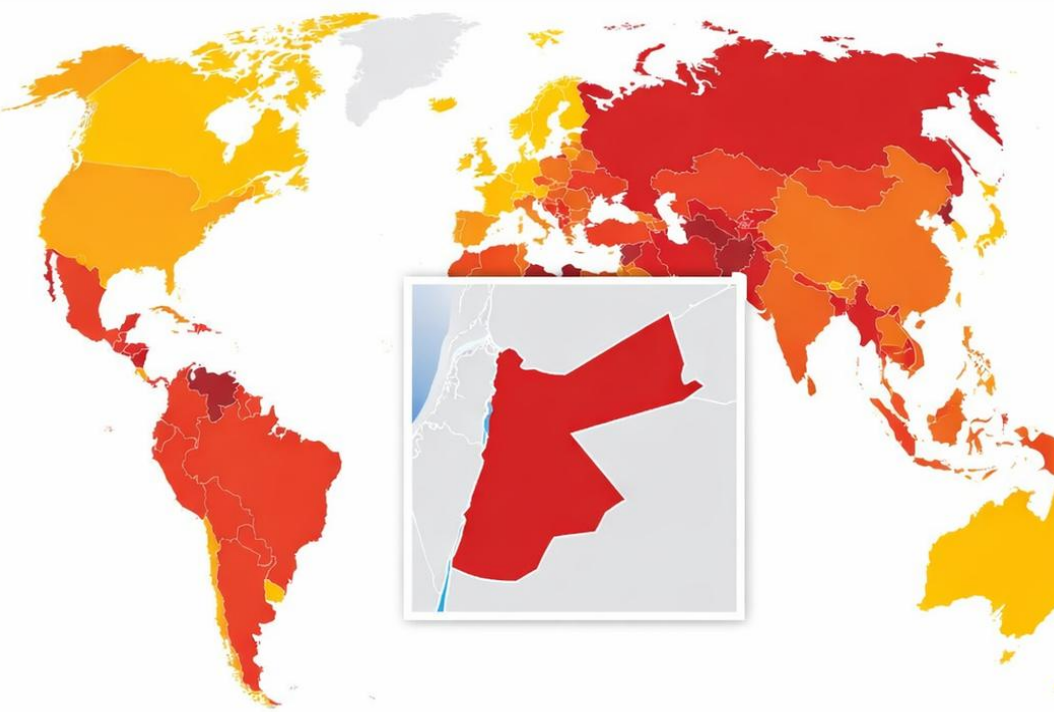


نتائج مؤشر مدركات الفساد - الاردن لعام 2025

التوصيات التي ستدعم تقدم الأردن على مؤشر مدركات الفساد

رابعاً: المشتريات والعقود العامة وتسجيل الشركات
تحتاج الى تلخيص

- مواءمة التشريعات مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقيات الثنائية والالتزامات الدولية المعنية.
- تعزيز الحاكمية الرشيدة في كافة مؤسسات القطاع العام، وفصل السلطات واستقلالية القضاء والهيئات الرقابية مالياً وإدارياً، ودعم بناء قدراتها لتطوير أدواتها وتوسيع أدوارها لتشمل جميع القطاعات الممولة من الموازنة العامة.
- مواءمة جميع مشاريع القوانين مع الاتفاقيات والمواثيق الخاصة بالحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية قبل إرسالها لمجلس النواب.

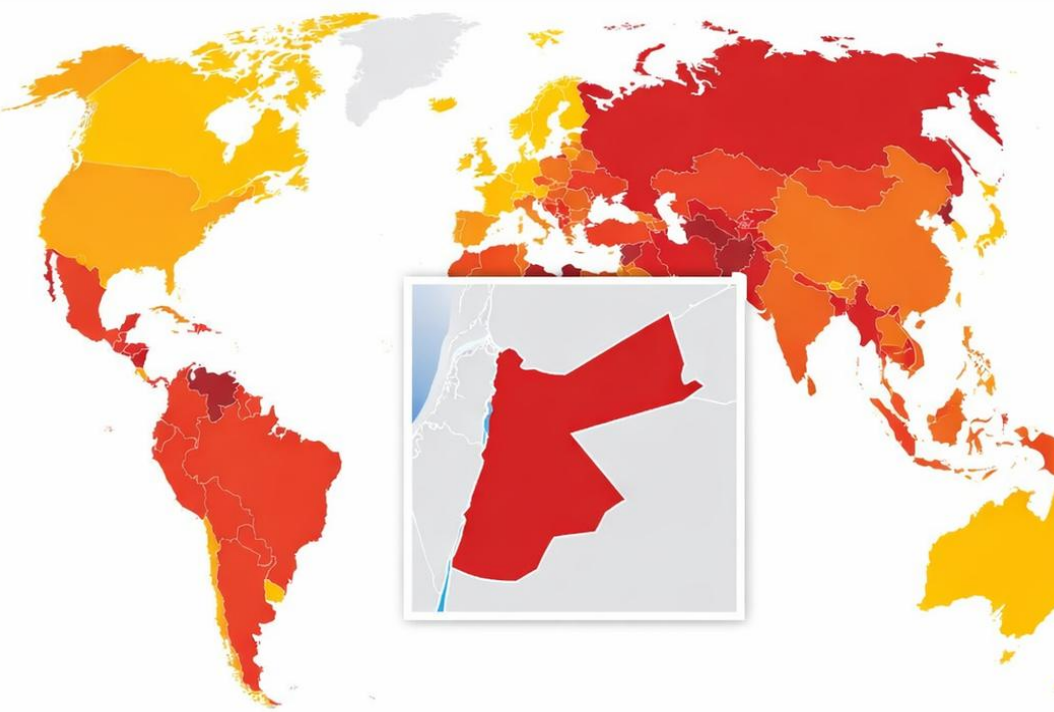


نتائج مؤشر مدركات الفساد - الاردن لعام 2025

التوصيات التي ستدعم تقدم الأردن على مؤشر مدركات الفساد

خامساً: حماية حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي
تحتاج الى تلخيص

- مواءمة التشريعات مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقيات الثنائية والالتزامات الدولية المعنية.
- تعزيز الحاكمية الرشيدة في كافة مؤسسات القطاع العام، وفصل السلطات واستقلالية القضاء والهيئات الرقابية مالياً وإدارياً، ودعم بناء قدراتها لتطوير أدواتها وتوسيع أدوارها لتشمل جميع القطاعات الممولة من الموازنة العامة.
- مواءمة جميع مشاريع القوانين مع الاتفاقيات والمواثيق الخاصة بالحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية قبل إرسالها لمجلس النواب.

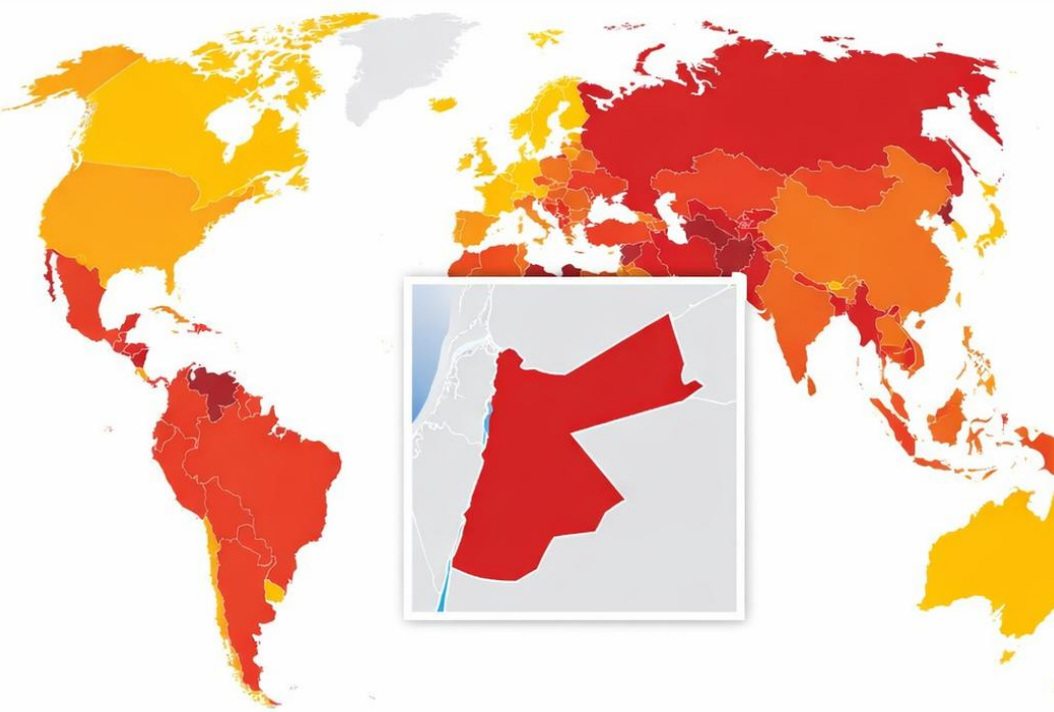


نتائج مؤشر مدركات الفساد - الاردن لعام 2025

التوصيات التي ستدعم تقدم الأردن على مؤشر مدركات الفساد

سادساً: التعيينات في القطاع العام
تحتاج الى تلخيص

- مواءمة التشريعات مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقيات الثنائية والالتزامات الدولية المعنية.
- تعزيز الحاكمية الرشيدة في كافة مؤسسات القطاع العام، وفصل السلطات واستقلالية القضاء والهيئات الرقابية مالياً وإدارياً، ودعم بناء قدراتها لتطوير أدواتها وتوسيع أدوارها لتشمل جميع القطاعات الممولة من الموازنة العامة.
- مواءمة جميع مشاريع القوانين مع الاتفاقيات والمواثيق الخاصة بالحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية قبل ارسالها لمجلس النواب.

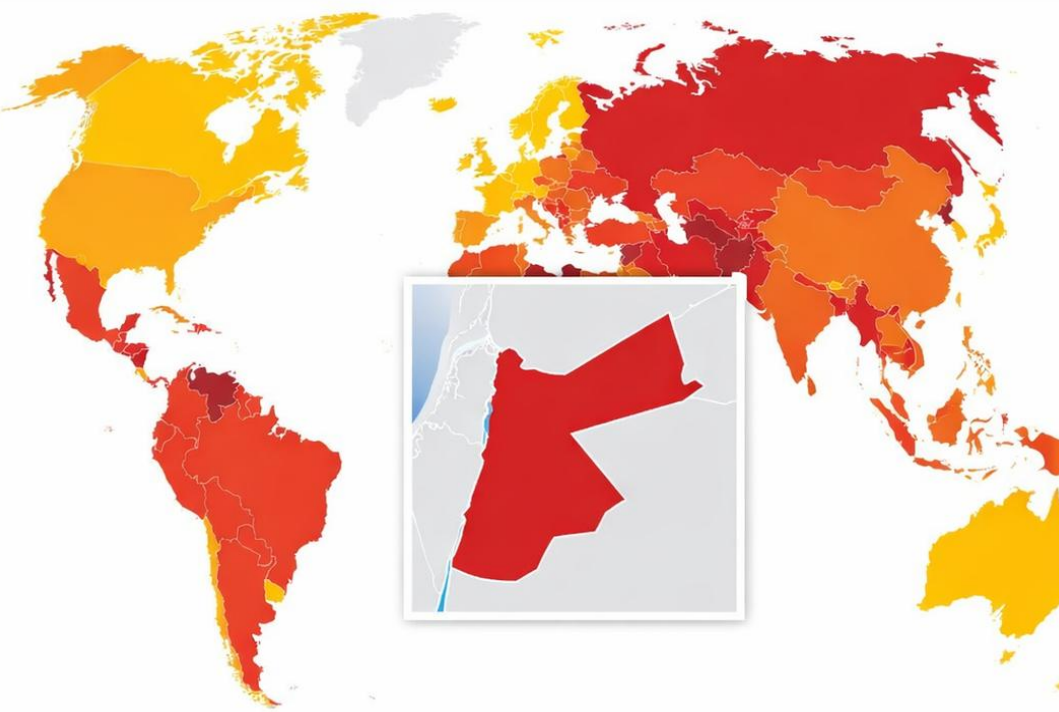


نتائج مؤشر مدركات الفساد - الاردن لعام 2025

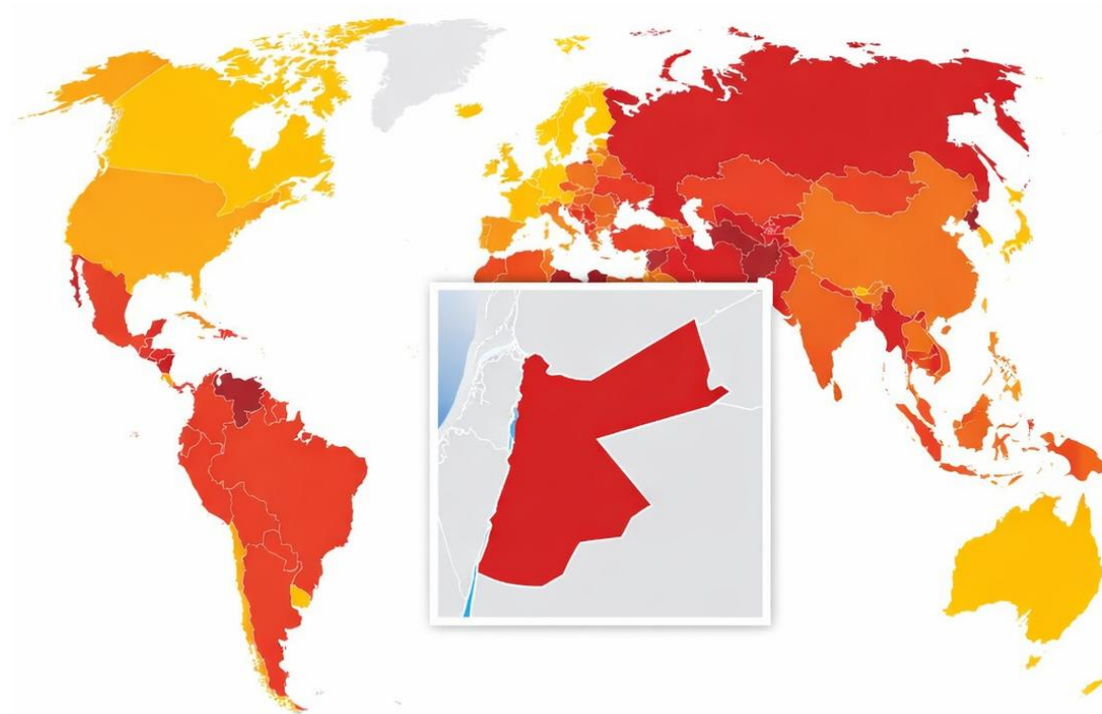
التوصيات التي ستدعم تقدم الأردن على مؤشر مدركات الفساد

سابعاً: الخدمات الحكومية الإلكترونية
تحتاج الى تلخيص

- مواءمة التشريعات مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقيات الثنائية والالتزامات الدولية المعنية.
- تعزيز الحاكمية الرشيدة في كافة مؤسسات القطاع العام، وفصل السلطات واستقلالية القضاء والهيئات الرقابية مالياً وإدارياً، ودعم بناء قدراتها لتطوير أدواتها وتوسيع أدوارها لتشمل جميع القطاعات الممولة من الموازنة العامة.
- مواءمة جميع مشاريع القوانين مع الاتفاقيات والمواثيق الخاصة بالحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية قبل إرسالها لمجلس النواب.



نتائج مؤشر مدركات الفساد - الاردن لعام 2025



منظمة
الشفافية الدولية
الائتلاف العالمي ضد الفساد

#cpi2025
www.transparency.org

للمزيد من المعلومات يمكنكم الضغط على الرابط
التالي للبيان الصحفي كاملا
روابط مهمة

رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية - الأردن) منظمة مجتمع مدني لا تهدف الى تحقيق الربح ، تأسست نهاية عام 2013، وهي الفرع الوطني الوحيد "لمنظمة الشفافية الدولية" في الأردن. وتهدف إلى تقوية دعائم الحكم الرشيد المستند الى الشفافية والنزاهة والمساءلة وسيادة القانون، والارتقاء بمستوى النزاهة ومكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص، وتعزيز وعي الأفراد من كافة القطاعات بأهمية الشفافية والمساءلة والابلاغ عن الفساد، إضافة إلى تعزيز الأطر القانونية والتنفيذية لمنظومة النزاهة الوطنية، من خلال التواصل والتعاون وتبادل الخبرات مع المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية والعمل على توسيع دائرة البيانات والمعلومات المتاحة للمواطن